

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321  
Email: [situationroom@africa-union.org](mailto:situationroom@africa-union.org)

---

المنتدى الإفريقي لإصلاح القطاع الأمني

أديس أبابا، إثيوبيا

24 - 26 نوفمبر 2014

الخلاصة

1. استضاف الإتحاد الأفريقي (AU) المنتدى الإفريقي لإصلاح القطاع الأمني (SSR) من 24-26 نوفمبر 2014 ، وذلك بمقره بأديس أبابا. وقد تم تنظيم المنتدى بالتعاون مع الجمهورية السلوفاكية، الأمم المتحدة (UN) ، الإتحاد الأوروبي (EU) ، الشبكة الأفريقية للقطاع الأمني (ASSN)، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) والفريق الاستشاري الدولي للقطاع الأمني (ISSAT). حضر المنتدى العديد من ممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي وممثلون عن المجموعات الاقتصادية والآليات الإقليمية (RMs/RECs) ، إضافةً إلى برلمان عموم أفريقيا وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء العاملين في إصلاح القطاع الأمني في جميع أنحاء أفريقيا.

2. هدف المنتدى هو إستكمال التطورات الأخيرة الخاصة بأطر وأدوات ومناهج إصلاح القطاع الأمني والبناء عليها وتحديد بشكل أفضل دور الإتحاد الأفريقي في دعمها عبر التعاون مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية والمتعددة الأطراف؛ وذلك في إطار سياسة الإتحاد الإفريقي لإصلاح القطاع الأمني (AU SSRPF) التي تم اعتمادها في عام 2013 والتي تحت " الدول الأعضاء على الاستفادة منها، وتشجع المفوضية لتقديم المساعدة المطلوبة إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد. " كما ناقش المنتدى قرار مجلس الأمن رقم 2151 لعام 2014، وسلط الضوء على دور الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دعم إصلاح القطاع الأمني بالتعاون مع المنظمات شبه الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى. هذا وقد وفر المنتدى منبرا للحوار للنظر في التحديات والفرص المتاحة لدعم برامج إصلاح القطاع الأمني المستدامة في أفريقيا. كما وساهم المنتدى في تحديد العديد من الدروس والممارسات الجيدة من برامج إصلاح قطاع الأمني في أفريقيا والتي يمكن الإستفادة منها وتطبيقها.

3. أدار المشاركون مناقشات معمقة حول عدد من القضايا، بما في ذلك دور إصلاح القطاع الأمني في تفعيل التنمية، أهمية الحوكمة، إصلاح القطاع الأمني كعملية سياسية، شمولية التمثيل، دور مؤسسات الأمن والقضاء غير الحكومية والعرفية أو التقليدية، التخطيط لتحقيق الاستدامة،

الشراكات، التنسيق، الحاجة إلى نهج شمولي، تماسك الدعم الخارجي (يكون ملتزم بالملكية الوطنية) وأهمية الرصد والتقييم.

4. برزت القضايا الرئيسية التالية عبر المناقشات :

- لا يمكن فرض الملكية الوطنية من الخارج. لا بد من نشوء الفكرة من الداخل، مع مراعاة رغبات جميع الأطراف المعنية ، وذلك لأجل الإصلاح الفعلي بدلا من تعزيز المؤسسات الأمنية المنهارة. وتناول المشاركون على وجه الخصوص دور المؤسسات غير الرسمية او التقليدية او العرفية العاملة في مجال الأمن والقضاء، وشددوا على ضرورة دمجهم بشكل أفضل في عمليات الإصلاح.
- تم تسليط الضوء على أهمية القيادة السياسية لعمليات إصلاح قطاع الأمني والحاجة إلى القيادة السياسية في جميع مراحل الإصلاح بما في ذلك مرحلة التصميم، تعبئة الموارد، التنفيذ وتنسيق عمليات إصلاح القطاع الأمني الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إصلاح القطاع الأمني يمكن أن يكون له آثار سياسية بعيدة المدى.
- تم تحديد النقص في الإمكانيات كأحدى الإشكاليات الرئيسية لعملية بناء مؤسسات أمن وقضاء فعالة ومسؤولة في سياقات الصراع وما بعد الصراع. وأكد المشاركون على تعزيز الروابط بين جهود إصلاح قطاع الأمني وعمليات نزع السلاح والدمج والتسريح وكذلك على أهمية دمج هذه الجهود والعمليات في اطار اكبر يتعلق بالتنمية وأولويات الحكم الرشيد لإعادة الإعمار. كما شدد المشاركون على ضرورة دمج النوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من العملية الإصلاحية.
- تحتاج قدرات الإتحاد الأفريقي في مجال إصلاح قطاع الأمني إلى تعزيز ليستجيب بشكل أفضل للطلب المتزايد من الدول الأعضاء. سلط المشاركون الضوء على إمكانات الدعم الفني لإصلاح القطاع الأمني التي يمكن أن يقدمها الإتحاد الأفريقي في ظل العدد المتزايد من المطالب التي توجه إليه حاليا من قبل الدول الأعضاء. وبديهي أنه لا يمكن تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء إن لم توجد القدرة الكافية لدى الإتحاد الأفريقي في مجال إصلاح قطاع الأمن.

- لا يزال التنسيق يشكل تحدياً رئيسياً يحول دون تنفيذ إصلاح القطاع الأمني على نحو فعال. ففي الوقت الذي يعتبر تنسيق عمليات إصلاح القطاع الأمني مسؤولية وطنية، نجد أن الممارسة العملية للبلدان الخارجة من صراع غالباً ما تفتقر إلى القدرة على تنسيق المساعدة الدولية. حدد المشاركون بعض الممارسات الجيدة في مجال التنسيق بما في ذلك التقييم المشترك للإحتياجات من قبل البلدان الداعمة لتمكين الدول من صياغة رؤيتهم الخاصة لإصلاح قطاع أمنهم.
- لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن يجب التركيز بشكل متساوي على فعالية مقدمي خدمات الأمن الأساسيين، إضافة إلى قضايا الإشراف والإدارة السليمة. ينطوي إصلاح القطاع الأمني ليس فقط على بناء مؤسسات أمنية فعالة ومتناسكة، ولكنه أيضاً يعني وضع أسس للحكم الرشيد وهي الفجوة التي تتطلب دعم المجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يغفل الإتحاد الإفريقي الحاجة إلى تطوير قدراته على وقف العنف والفضائح التي تتم في مناطق النزاع قبل وضع أي خطط لإصلاح القطاع الأمني.
- الحوكمة الجيدة للقطاع الأمني بالإضافة إلى الإشراف والإدارة، بما في ذلك إدارة المال العام، ينبغي أن تكون هي الأولوية الرئيسية للدعم الدولي. من الضروري إعادة التوازن داخل البرامج التي تركز في الغالب على بناء القدرات وتحقيق المساواة بين التركيز على كل من الفعالية والكفاءة والاستخدام المسؤول للموارد المتاحة والمنظورة لمبادرات الإصلاح. واتفق المشاركون على أن إصلاح القطاع الأمني يمكن أن يكون عبئاً مالياً كبيراً على بعض البلدان، وإذا لم يتم تقييده فإنه سيزاحم ويعيق أولويات التنمية الأخرى. وأشار المشاركون بناءً على ذلك، إلى أنه ينبغي على الإصلاح أن يكون مدعوماً بقوانين إدارية قوية لإدارة المال العام والسياسات العامة تجعل الإصلاح مسؤولاً ومستداماً. حدد المشاركون أيضاً النهج والأدوات المبتكرة لجعل إدارة الموارد البشرية والمشتريات أكثر شفافية.
- يعد إصلاح قطاع الأمن أداة هامة لبناء السلام من خلال إصلاح القطاع الأمني يمكن تعزيز الحماية لكل من الدولة والمواطنين، وجلب السلام وتعزيز التنمية والرخاء الاقتصادي للجميع. حدد المشاركون كذلك عناصر هامة لنجاح عمليات الإصلاح بما في ذلك الهياكل التمثيلية

لقيادة الإصلاح مع مشاركة منظمات المجتمع المدني والنساء. كما اتفقوا على ضرورة البناء على المكاسب السريعة التي يمكن أن تخلق الزخم المطلوب من أجل الإصلاحات على المدى الطويل.

- **إصلاح القطاع الأمني هو أيضا أداة لتحقيق الإستقرار.** تستطيع عملية إصلاح القطاع الأمني معالجة أسباب الصراع لأنها عملية ملتزمة بالحوار. يمكن لأطراف الصراع إيجاد حلول لتقاسم السلطة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية الوطنية من خلال حوار شامل لا يتطلب استمرار الصراع العنيف والسعي للحلول العسكرية البحتة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تستخدم عمليات إصلاح القطاع الأمني كأداة سياسية لمواجهة التحديات الأمنية العنيفة، ولا سيما في حالات السعي الى تحقيق الإستقرار.

- **الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في إصلاح القطاع الأمني.** سلط المشاركون الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في عمليات إصلاح القطاع الأمني نظرا للطبيعة العابرة للحدود للعديد من المشاكل الامنية. في نفس الوقت، اعترف المشاركون بالدور المركزي للأمم المتحدة في جميع قضايا السلام والأمن العالميين، ومسؤوليات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتوفير الأمن لدولهم ولموواطنيهم.

- **التركيز على تنفيذ أنشطة إصلاح القطاع الأمني على الأرض.** أشار المشاركون إلى أن الاتحاد الأفريقي قد وضع أطر لسياسات عديدة، ولكن لم يتم تنفيذ العديد من هذه السياسات على نحو فعال. وعليه جاءت الدعوة إلى التركيز على تنفيذ إطار سياسة الاتحاد الأفريقي لإصلاح القطاع الأمني كخطوة أولى الى الامام.

5. عقد ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الإقتصادية الإقليمية، وبرلمان عموم أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني مناقشات صريحة ومفتوحة حول الهدف من إنشاء " مجموعة أصدقاء إصلاح القطاع الأمني الأفريقية " والقيمة المضافة منها. رأى المشاركون أن الفكرة مثيرة للاهتمام ولكنها تحتاج إلى المزيد من التعريف بها وبأهدافها والدور الذي ستقوم به، وكيفية تكاملها مع الهياكل الحالية قبل اتخاذ أي قرار. اقترح عندها المشاركون أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالمزيد من العمل على الأرض لمساعدة مختلف الجهات المعنية لتشكيل فهم افضل

للمبررات والقيمة المضافة من إنشاء "مجموعة أصدقاء إصلاح القطاع الأمني" للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وكلفت إدارة السلم والأمن في الإتحاد الأفريقي لأخذ زمام المبادرة في عملية التشاور هذه.